فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد
42
السنة الحادية عشرة
صيف 2022

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط
- الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق

ملف العدد

مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والامن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق

- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000
- الادراك المعرفي واثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي)
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد -19) انموذجا
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي

مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والإستراتيجية
العدد 42 ـ السنة الحادية عشرة ـ صيف2022

رئيس التحرير: **أ. م. د. شـريف سـعيد حميـد**

مدير التحرير: **هبـة علي حسـين**

هيـأة التحـريـر

أ. د. محســـن صـالـــــح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. أمحمـــــد مـــالكـي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب

أ. د. نـــورهـان الشـــــيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر

أ. د. عـــــروس الـزبـــــير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر

أ. د. وســـام فاضـل راضـي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد

أ.د. بشرى احمد جاسم _ الإمارات العربية المتحدة ـ جامعة الشارقة

أ.د. ابتسام محمد عبد – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

أ.د. شاهر إسماعيل الشاهرـ جامعة صن يات سين/ كلية الدراسات الدولية.

أ.د. عبد القادر دندنـ جامعة عنابة ـ قسم العلوم السياسية.

أ.م.د. أركان ريسان عباس – الجامعة المستنصرية ـ العراق

أ.م.د. سليم كاطع علي ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

أ.م.د. مثنى محمد فيحانـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.

المـــدقـق اللغـــــــوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: سعد مزهر كرم الله

HAMMURABI
Journal for Studies

الاشتراك السنوي: للأفـــراد: 30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــــارج العـــراق: 60 دولاراً

البريد الإلكتروني: hammurabijornal@gmail.com
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

المحتويات

ملف حمورابي: مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي ..... أ.م.د. قيس ناصر راهي 7-24
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي ..... د. نورس أحمد كاظم الموسوي 25-38
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي ..... د. حسن هاشم حمود 39-60
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة..... الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني 61-94
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق ..... غدي حسن قنديل 95-106

بحوث حمورابي:

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011 ..... كاظم زغيرصبخه الرفاعي 109-130
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ..... م.د.حيدر طه عسكر .....و..... م.م.فاطمة محمد رضا 131-148
- حركات الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل ..... د.علاء عبد الرزاق مطلك الفهد 149-172
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق ..... م.د. امير صلاح نصر الاعرجي 173-192
- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية ..... المشاور السياسي الأقدم سيف حمزة لفته 193-208
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000 ..... م.م. حسام محمد خضير 209-224
- الادراك المعرفي وأثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي) ..... ا.م.د. علي حسين حميد .....و..... م. انمار علي ابراهيم 225-252
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد19-) انموذجا ... أ.م.د عباس هاشم عزيز 253-174
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة ..... م.م. صفاء مكي الكوفي 275-294
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي ..... م. د. هند محمود حميد .....و..... م. م. حنين كامل مهدي 295-326
- حقيقة المياه المباحة عند الاصوليين والفقهاء ..... وسن نوري محمد كاظم المخزومي..... و ..... أ.م.د. حنان جاسب الكناني 327-344

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabijornal@gmail.com Website: http://www.hcrsiraq.net

الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة

***الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني**
باحث من العراق

*هيئة الحشد الشعبي
hammurabijornal@gmail.com

ملخص :

في البدء لا بد من التأكيد على جانب حيوي مهم الا وهو أنَّ النقاش السلمي ليس موضوعاً تنظيرياً تطرح فيه الأفكار بصيغها المتفاعلة وتجري مناقشتها في اروقة الحلبات التي تنظم النخب للتوصل الى صلاحيات او توصيات تركن على الرفوف او في مجارير المكاتب، بل أنَّ كل ذلك يجدي نفعاً أنَّ لم يحاكي نبض الشارع، فالمواطن العراقي وبمختلف فئاته وتوجهاته يبتغي التعايش السلمي منذ بدأ السنوات العجاف التي فقد فيها الأمن والأمان ولا يمكن لذلك أنَّ يحقق محاضرة هنا ودراسة هنالك أنَّ لم تأخذ الأفكار المطروحة فيها مجالها التطبيقي والعلمي لذلك نجد أنَّ التعايش السلمي ليس مجرد فرضيات تطرح بل جملة من الأفعال الديناميكية التي لها مساس بالدرجة الأساس بالطبيعة الاجتماعية للمجتمع العراقي.

أنَّ مخاض السنوات الماضية وما نجم عنه من تراجع كبير في مستويات الاواصر الاجتماعية لبناء مكونات التعايش السلمي ولو بنسب متفاوتة قد أدى حتماً الى تكدس في عموم المسارات التي تتحكم في البناء المجتمعي لذلك فأنَّ إعادة البناء المجتمعي بين المكونات الديمغرافية للشعب العراقي يحتاج الى خطط فاعلة أكثر بكثير من حاجته الى محاضرات او دراسات او بحوث معتمد الجانب التنظيري غير المجدي بالوقت الحاضر، فضلاً عن ذلك أنَّ تفكك التعايش السلمي لم يكن وليد السنوات التي تحت سقوط النظام بل أنَّها ناجمة من تراكمات خلقتها طبيعة الأنَّظمة الحاكمة وشكلت العلاقات السائدة بين مكونات المجتمع والتمايز الذي منح فئة او طائفة او عرق دون اخرى مميزات جعلها تشعر بأنَّها ترتقي فوق الحاجة الى التعايش السلمي كونها تملك أدوات التسلط بمقادير عموم الشعب.

تضطلع القوات المسلحة العراقية وقوى الأمن الداخلي بالكثير من المهام التي تلامس الأوضاع الاجتماعية لابل أنَّ قسم من هذه المهام يكاد أنَّ يكون جزء حيوي ومهم لتكوين قدرات مضافة او مساعدة لبناء أمن مجتمعي يساهم بشكل او باخر في تحقيق السلم المجتمعي ويمنح المجتمع قدرات اكبر في مجال التعايش السلمي , ورغم

ذلك فأنَّ المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية لا يمكنها لوحدها ومهما امتلكت من قدرات بأنَّ تكون قادرة على تحقيق السلم الاجتماعي كونه متعدد المفاصل ولكل مفصل ادواته في التنفيذ ابتداء من الاسرة الى المدرسة والجامعة والعشيرة والمسجد والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات الاجتماعية .

من هذا المنطلق ف أننا هنا نحاول تلمس الخطى من اجل صياغة خطة عمل قابلة للتطبيق لا تقتصر فقط في مفردات تطبيقها على القوات الأمنية رغم أنَّها تشكل عاملاً حاسماً فيها لكن نحاول هنا أنَّ يكون لكل قطاع من قطاعات الشعب او الدولة دور حيوي وهام في هذه الخطة ورغم أنَّ تطبيقها يرتبط بالدرجة الأساس بقدرة الدولة او الحكومة للتحول الفعلي الى دولة قانون وهذ الامر يحتاج الى استقرار سياسي وأمني يصاحبه أنتعاش اقتصادي و انخفاض في معدلات التضخم والبطالة الأنَّ امكانية العمل بها بصورة تدريجية افضل بكثير من الانتظار لسنوات من اجل تحقيق السلم الاجتماعي .

Roles and Tasks of Security، Governmental and Civil Institutions in Shaping the Future of Social Peace and Community Security in Iraq: Outlines for a Proposed Action Plan

Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani
Popular Mobilization Authority

ABSTRACT

In the beginning, it is necessary to emphasize an important vital aspect, which is that peaceful discussion is not a theoretical issue in which ideas are presented in their interactive forms and are discussed in the corridors of the arenas that organize the elites to reach powers or recommendations that are left on shelves or in office drawers, but rather that all of this is beneficial. If it does not emulate the pulse of the street, the Iraqi citizen, with its various groups and orientations, has been seeking peaceful coexistence since the start of the lean years in which security and safety were lost. It is a set of dynamic actions that affect the basic degree of the social nature of Iraqi society.

The pains of the past years and the resulting significant decline in the levels of social bonds to build the components of peaceful co-

existence, even in varying proportions, has inevitably led to a congestion in all the paths that control societal construction. Therefore, social reconstruction among the demographic components of Iraqi people needs much more effective plans. From his, need for lectures, studies, or researches approved by the theoretic side that is useless at the present time, in addition, the disintegration of peaceful coexistence was not the result of the years under the fall of the regime, but rather it resulted from accumulations created by the nature of the ruling regimes and formed the prevailing relations between the components of society and the differentiation that granted a class, a sect or a race other advantages that made it feel that it rises above the need for peaceful coexistence, as it possesses the tools of domination of the proportions of the general public.

The Iraqi armed forces and internal security forces undertake a lot of tasks that touch on social conditions. Indeed, some of these tasks are almost a vital and important part of creating added capabilities or assistance to build community security that contributes in one way or another to achieving community peace and gives society greater capabilities in the field of peaceful coexistence. Despite this, the Iraqi security and military institution cannot alone, no matter how much capabilities it possesses, be able to achieve social peace, as it is multi-joint, and each joint has its tools in implementation, starting from the family to the school, the university, the clan, the mosque, and non-governmental organizations working in the social fields.

From this point of view, here we are trying to find steps in order to formulate a workable plan that is not limited in application to the security forces only, although it constitutes a decisive factor in it, but for every sector of the people or the state to have a vital and important role in this plan. Its application is mainly related to the ability of the state or government to effectively transform into a state of law, and this matter needs political and security stability accompanied by economic recovery and a decrease in inflation and unemployment rates. Now the possibility of working with it gradually is much better than waiting for years in order to achieve social peace

المقدمة

في البدء لا بد من التأكيد على جانب حيوي مهم الا وهو أنَّ النقاش السلمي ليس موضوعاً تنظيرياً تطرح فيه الأفكار بصيغها المتفاعلة وتجري مناقشتها في اروقة الحلبات التي تنظم النخب للتوصل الى صلاحيات او توصيات تركن على الرفوف او في مجارير المكاتب، بل أنَّ كل ذلك يجدي نفعاً أنَّ لم يحاكي نبض الشارع، فالمواطن العراقي وبمختلف فئاته وتوجهاته يبتغي التعايش السلمي منذ بدأ السنوات العجاف التي فقد فيها الامن والأمان ولا يمكن لذلك أنَّ يحقق محاضرة هنا ودراسة هنالك أنَّ لم تأخذ الأفكار المطروحة فيها مجالها التطبيقي والعلمي لذلك نجد أنَّ التعايش السلمي ليس مجرد فرضيات تطرح بل جملة من الأفعال الديناميكية التي لها مساس بالدرجة الأساس بالطبيعة الاجتماعية للمجتمع العراقي.

المواطن العراقي وبمختلف فئاته وتوجهاته يبتغي التعايش السلمي منذ بدأ السنوات العجاف التي فقد فيها الامن والأمان

أنَّ مخاض السنوات الماضية وما نجم عنه من تراجع كبير في مستويات الاواصر الاجتماعية لبناء مكونات التعايش السلمي ولو بنسب متفاوتة قد أدى حتماً الى تكدس في عموم المسارات التي تتحكم في البناء المجتمعي لذلك فأنَّ إعادة البناء المجتمعي بين المكونات الديمغرافية للشعب العراقي يحتاج الى خطط فاعلة أكثر بكثير من حاجته الى محاضرات او دراسات او بحوث معتمد الجانب التنظيري غير المجدي بالوقت الحاضر، فضلاً عن ذلك أنَّ تفكك التعايش السلمي لم يكن وليد السنوات التي تحت سقوط النظام بل أنَّها ناجمة من تراكمات خلقتها طبيعة الأنظمة الحاكمة وشكلت العلاقات السائدة بين مكونات المجتمع والتمايز الذي منح فئة او طائفة او عرق دون اخرى مميزات جعلها تشعر بأنَّها ترتقي فوق الحاجة الى التعايش السلمي كونها تملك أدوات التسلط بمقادير عموم الشعب.

تضطلع القوات المسلحة العراقية وقوى الأمن الداخلي بالكثير من المهام التي تلامس الأوضاع الاجتماعية لابل أنَّ قسم من هذه المهام يكاد أنَّ يكون جزء حيوي ومهم لتكوين قدرات مضافة او مساعدة لبناء أمن مجتمعي يسهم بشكل او باخر في تحقيق السلم المجتمعي ويمنح المجتمع قدرات اكبر في مجال التعايش السلمي ، ورغم ذلك فأنَّ المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية لا يمكنها لوحدها ومهما امتلكت من قدرات بأنَّ تكون قادرة على تحقيق السلم الاجتماعي كونه متعدد المفاصل ولكل مفصل ادواته في التنفيذ ابتداء من الاسرة الى المدرسة والجامعة والعشيرة والمسجد والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات

الاجتماعية .

من هذا المنطلق ف أنّنا هنا نحاول تلمس الخطى من اجل صياغة خطة عمل قابلة للتطبيق لا تقتصر فقط في مفردات تطبيقها على القوات الأمنية رغم أنّها تشكل عاملا حاسما فيها لكن نحاول هنا أنّ يكون لكل قطاع من قطاعات الشعب او الدولة دور حيوي وهام في هذه الخطة ورغم أنّ تطبيقها يرتبط بالدرجة الأساس بقدرة الدولة او الحكومة للتحول الفعلي الى دولة قانون وهذ الامر يحتاج الى استقرار سياسي وامني يصاحبه أنتعاش اقتصادي و انخفاض في معدلات التضخم والبطالة الأنّ إمكانية العمل بها بصورة تدريجية افضل بكثير من الانّتظار لسنوات من اجل تحقيق السلم الاجتماعي .

أهمية الدراسة

أنّ بناء منظومة قيم مجتمعية تستند بالأسس في عملها الى إرساء قواعد التعايش السلمي خاصة في المناطق التي شهدت تطوراً عرقياً وطائفياً مصحوباً في كثير من الأحيان بعنف متصاعد وصل الى حد القطعية ورفض الاخر تحتاج بالدرجة الأساس الى خطة مرحلية أي أنّ الخطة الواجب تطبيقها يجب أنّ تراعي درجات النفور والقطعية القائمة وصولاً الى مرحلة تقبل الاخر، وذلك ليس بالأمر الهين وهنا تكمن اهمية هذه الدراسة ، اذ أنّها تحاول سبر غور المجتمع من خلال مفاصله الحيوية وإيجاد علاقة تكاملية بين متطلبات الأمن الوطني كهدف سوقي منشود وبين تحقيق قدر معقول من السلم المجتمعي باعتباره جزء حيوي ومهم من الأمن الوطني العراقي .

إشكالية الدراسة

لابد من الإقرار مسبقا بأنّ أي خطة عمل غالبا ما يصاحبها نوع من النفور وعدم التقبل لابل قد يصل الامر في أحيان كثيرة الى وضع العراقيل والمثبطات حتى قبل المباشرة بتنفيذها ، ناهيك عن ما للتحديات القائمة من تأثير مباشر وغير مباشر على إمكانية التطبيق فضلا عن أنّ هنالك تحديات أخرى وليدة التطبيق وأخرى كامنة لا تطفو على السطح الا في مراحل التطبيق لذلك نجد أنّ إشكالية الدراسة تكمن في أنّها محاولة معالجة معضلة تكاد أنّ تكون اكبر بكثير مما يتصور الباحث لاسيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تباين درجات النفور والقطيعة بين مختلف فئات المجتمع في الوقت الذي تتباين فيه درجات الوئام والأنسجام المجتمعي وفقا للحالة الأمنية والسياسة القائمة ، عليه فأنّ معالجة هذه الإشكالية تحتاج الى امرين اساسين لا يمكن التخلي عنهما وهما:

أ. الوقت أي أنَّ مثل هذه الخطط يجب أنَّ يتاح لها الوقت الكافي للتنفيذ.

ب. مرونة الخطط أي أنَّ لا تكون مقيدة بمحددات وضوابط من الصعب تجاوزها عندما تقتضي الضرورة اجراء متغيرات عند التنفيذ.

فرضية الدراسة

بينت الدراسة على جملة من الافتراضات البعض منها يتعلق بطبيعة المهام والأدوار المحددة قانونياً للمؤسسة الأمنية في مجال إرساء السلم الاجتماعي والبعض الاخر يتعلق بقطاعات مختلفة من مكونات الشعب العراقي التي لها دور في تعزيز وإرساء الأمن المجتمعي ومن هذه الافتراضات ما يأتي :

أ. أنَّ السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي وصولا الى الأمن الوطني كل لا يتجزأ وبالتالي فأنَّ الخلل في أي منهم ينعكس سلبا على الباقين .

ب. أنَّ تحقيق سلم مجتمعي لا يمكن له أنَّ يرى النور دون وجود ارادات فاعلة تعمل من منطلق أنَّ تحقيقه هدف وطني اسمى يتوجب على الجميع العمل عليه .

ج. لا يقصر السلم المجتمعي على قطاع واحد من قطاعات المجتمع بل أنَّه وبطبيعته الشاملة يضم جميع تلك الاطياف أي بمعنى اخر أنَّ أي خلل في أي من تلك الاطياف والمكونات والقطاعات سينعكس سلبا على عموم السلم المجتمعي .

هيكلية الدراسة:

جرت تقسيم الدراسة (خطة العمل) الى ما يأتي :

أ. اطار مفاهيمي

ب. الجانب الأمني ويتضمن (مهام القوات الأمنية)

اولاً. محور بناء أواصر بين المقابل والمكلف بالواجب الأمني.

ثانياً. محور عمل الشرطة المجتمعية.

ثالثاً. محور عمل مراكز الشرطة.

ج. الجانب الإداري والقانوني (مهام الدولة)

أولا. محور مهام وواجبات الحكومة في ترسيخ التعايش السلمي.

ثانياً. محور عمل الأجهزة الفضائية في بلورة واتضاح مفاهيم أكثر فعالية لتحقيق التعايش السلمي.

ثالثاً محور عمل الدوائر الخدمية ودورها في تعزيز أواصر التعايش السلمي.

د. الجانب الشعبي والجماهيري والإعلامي (قبول الاخر)

اولاً. محور التوجه الديني والعقائدي.

ثانياً. محور الطلابي.

ثالثاً. المحور العشائري والقوى الفاعلة اجتماعياً

رابعاً. محور الثقافي الاجتماعي.

خامساً. محور الدراسات والبحوث.

هـ. سادساً. المحور الإعلامي: الوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية

مفاهيم عامة

1. السياسة الأمنية

تسعى السياسات الأمنية التي توضع من قبل مؤسسات سياسية وتنفذ من قبل اجهزة أمنية الى مواجهة اخطار وتأمين حياة الافراد ومعالجة التهديدات الأمنية التي قد تكون موجود او أنّها محتملة الحدوث إذ أنّ ادراك المؤسسات السياسية لخطر قد يحدق بالدولة يحفزها الى العمل والتنسيق الى وضع الخطط الأمنية من اجل مواجهة اي تهديد للأمن في الدولة وتمثل الاجهزة الأمنية اداة بيد المؤسسات السياسية العليا لاسيما التنفيذية منها من اجل تنفيذ وتطبيق روئ واهداف تسعى المؤسسات العليا تطبيقها من اجل تحقيق الاستقرار[1].

ويمكن تعريف السياسة الأمنية بأنّها: ((وهي مصطلح يتسع حسب طبيعة السياسة المتبعة إذ يرتبط ويجمع بين الأمن الإنساني والأمن الشامل ، ويمثل مختلف السياسات التي تتبعها الدول او السياسات الوطنية والتدابير الحكومية التي تعمل على تعزيز الأمن ومواجهة التحديات والاخطار الأمنية بأشكالها المختلفة التي تهدد السيادة والاقليم الوطني وتعرقل صفو وأمن المجتمع))[2].

2. السلم الاجتماعي: والامن المجتمعي : والذي يعرف على أنّه استتباب الأمن وحسن تنفيذ القوانين وسيادة العدالة بما يكفل سير الفعاليات الاجتماعية ضمن سياقات وخطط الدولة في التنمية بأصعدتها المختلفة ، يقصد به أيضا شعور الفرد بانتمائه للجماعة والجميع سواء كأنت اسرة او مجتمع محلي او منظمة او جماعة قومية او عرقية يمكن أنّ توفر له المساعدة او الطمأنينة او الأمان النسبي [3]

3. المجتمع المدني: يُعرّف (المجتمع المدني (بأنّه المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكلٍ مستقل عن سلطة الدولة؛ حيث يجمعها فيما بينها

(1) مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام , ط1 ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 252.

(2) نقلاً عن : منصور الخضراوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015، ص 28.

(3) . د فاخر حمود كاظم , الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية , ط1, مركز العراق للدراسات , بغداد , , 2019 , ص 41

رابطة اختيارية طوعية ، كما أنَّه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة؛ كالأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركة الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الانسان وغيرها، إلا أنَّه لا يُعدّ مجتمعاً متجانساً نظراً لعدم وضوح الحدود بينه وبين الحكومة أو الجهات التجارية.[4]

4. منظمات المجتمع المدني : المفهوم الاصطلاحي لمنظمات المجتمع المدني من خلال مصطلح (المجتمع المدني) يشير الى أنَّه عبارة عن مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. [5]، ويمكن اجمال أدوار تلك المنظمات بأنَّها تشكل مجمل التنظيمات غير الأرثية وغير الحكومية والتي يراد بها خدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها أي بالمعنى الاجرائي تدخل ضمن تلك التنظيمات كل من النقابات والاتحادات والأحزاب والروابط والاندية والجمعيات التطوعية الأخرى وهي تقدم لأعضائها الحماية من السلوكيات العدوانية سواء للدولة او لسواها في حالة استخدام سلطتها القسرية بشكل متطرف .[6]

5. الشرطة المجتمعية

قوة أمنية شعبية تعتبر وسيطاً بين المؤسسة الأمنية (مراكز الشرطة) وبين مؤسسات ونخب المجتمع، مهمتها التواصل والتفاعل لهدف تحقيق أكبر قدر من المشاركة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية على وفق مفهوم الأمن الانساني الشامل. أنَّ الشرطة المجتمعية وسيط تفاعلي وتواصلي بين الشرطة والمجتمع لخلق التعاون الوثيق بين رجال الأمن ورجال الفكر والثقافة والمربين وأفراد وهيئات المجتمع بهدف خلق حالة ثقافية من الأمن الاجتماعي. وكذلك هي فلسفة تعزز الاستراتيجيات التنظيمية ، التي تدعم الاستخدام المنهجي للشراكات وتقنيات حل المشكلات ، من أجل التصدي بشكل استباقي الظروف العاجلة التي تثير قضايا السلامة العامة مثل الجريمة والاضطراب الاجتماعي ، والخوف من الجريمة.كما أنَّ ها يمكن أنَّ تعرف على أنَّ ها استراتيجية شرطية طويلة المدى تمثل اسلوباً جديداً في العمل الشرطي تستند على فلسفة جديدة في التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع وتعرفها المحلي بمشاركة المواطنين والمقيمين مع الشرطة لمواجهة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها[7] .

أنَّ الشرطة المجتمعية وسيط تفاعلي وتواصلي بين الشرطة والمجتمع لخلق التعاون الوثيق بين رجال الأمن ورجال الفكر والثقافة

(4) . محمد مرو أنَّ , تعريف المجتمع المدني , https:// /mawdoo3.com

(5) . منظمة حمورابي لحقوق ال أنَّ س أنَّ , منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية بحث منشور على موقع المنظمة بتاريخ 22 نيس أنَّ 2022

(6) . عامر رشيد مبيض , موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية , ط1 , دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع , حمص , , 2000, ص 1121

(7) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية , https://:moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=120 تاريخ المعاينة 3 مايس 2022

تحديد نقاط الضعف والقوة في المجتمع العراقي

لا يختلف المجتمع العراقي عموماً في باقي المجتمعات بالجوار الإقليمي من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية والتنوع الديمغرافي والتأثيرات الإقليمية حيث يشكل التداخل الإقليمي أهمية كبرى في طبيعة بنية المجتمع كما أنَّ التنوع في الاطياف والأصول الاثنية والديانة والمذاهب شكلت عاملاً أطغى على طبيعة العلاقات ونتائج تحسب على أنَّها نقاط قوة في ذات الوقت يمكن أنَّ تتحول الى نقاط ضعف فيما لو اريد لها أنَّ تكون كذلك ومن هنا فأنَّ نقاط الضعف والقوة في المجتمع العراقي يمكن اجمالها بما يلي:

التنوع الاثني والعرقي والطائفي رغم أنَّه يعتبر في أحيان كثيرة نقطة قوة الا أنَّ الحالة العراقية ومنذ عام 2003 قد جعلت منها نقطة اختلاف وبالتالي تحولت الى احد نقاط الضعف

أ. نقاط الضعف:

اولاً. التنوع الاثني والعرقي والطائفي رغم أنَّه يعتبر في أحيان كثيرة نقطة قوة الا أنَّ الحالة العراقية ومنذ عام 2003 قد جعلت منها نقطة اختلاف وبالتالي تحولت الى احد نقاط الضعف .

ثانياً. التباين الجغرافي وتأثيره على الطبيعة المجتمعية وهذا الامر قد لا يكون في كل الأحوال نقطة ضعف الا انه تحول الى ذلك نتيجة فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات .

ثالثاً. التراكم التاريخي وأثره على خلق فجوات واسعة في طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث هيمنة جهة بذاتها على مقاليد السلطة في العراق الحديث لسنوات مما ولد نوع من الشعور بالمظلومية والخشية من إعادة فرض الهيمنة مجددا .

رابعاً. ضعف الإحساس بالانتماء للوطن والناجم من مؤامرات متعددة ومتشعبة.

خامساً. الجدار الإقليمي ومدى التحكم بالطوائف الماثلة.

سادساً. انعدام الاستقرار السياسي.

سابعاً. ضعف عام في المدرك الاجتماعي.

ثامناً. الضعف العام في تطبيق القانون.

تاسعا. الثقافة الاجتماعية المبنية على مدركات نافرة غير جامعة.

عاشراً. الطبيعة المتأصلة بإلغاء الاخر والنظرة الدونية تجاه الطوائف والاعراق الأخرى.

حادي عشر. انعدام التوزيع العادل للثورات.

ثاني عشر. تصاعد الأنا الحاد لدى الفرد العراقي المبني على تراكمات عصبية تستند الى طبيعة التكوين الاجتماعي للمجتمع العراقي.

ثالث عشر. الثقافة البدوية والريفية المتأصلة في المجتمع العراقي المبنية على التمايز القومي.

رابع عشر. تراكمات الحروب والنزاعات.

خامس عشر. التصعيد غير المسبوق للحركات التكفيرية الرافضة الامر.

سادس عشر. الميل المفرط لدى الطوائف والاعراق والجماعات للتعبير عن ذاتها بشكل استفزازي.

ب. نقاط القوة

أ. اللين والطيبة التي يتميز بها الفرد العراقي بشكل عام.

ب. المشتركات الاجتماعية الجامعة غير النافرة.

ت. الالفة والتقارب ومحاولة قبول الاخر خاصة الظروف الحرجة.

ث. التنوع الديمغرافي أدى الى تقارب اثني وطائفي نتيجة الزيجات المتنوعة.

ج. طبيعة الفرد العراقي ورغم ارتفاع الأنا عند نسبة عالية الا أنَّه مبال لمساعدة وتقبل الاخر بمزاجية لا تعرف لها حدود.

ح. رغم ضعف المواطنة الا أنَّ هنالك حالات ليست نادرة تتصاعد فيها المواطنة.

خ. الإمكانيات الاقتصادية الكامنة غير مستغلة والتي يمكن تساعد على إزالة الفوارق الاقتصادية والمجتمعية.

التحديات والتهديدات القائمة والمحتملة للمجتمع العراقي.

ليست هنالك حدود معينة للتحديات ولتهديدات سواء القائمة او المحتملة لأي مجتمع فالظروف الذاتية والموضوعية غالباً ما تفر من جملة من التحديات وتهديدات التي لم تكن واردة ضمن السياق العام لحركة المجتمع. وبالتالي فأنَّ تسطير تلك التحديات او التهديدات قد تكون صائباً ومجدياً لمرحلة ما، الا أنَّه لا يمكن أنَّ يكون في ذات الفائدة والجدوى لمرحلة لاحقة حيث ستأخذ تلك التحديات والتهديدات شكلاً اخراً ليس جميعها بالطبع ولكن القسم الأكبر فيها في ذات الوقت الذي ستكون اسبقيات تلك التحديات والتهديدات هي الأخرى مثار تغير فما هو ذو اسبقية عالية الوقت الحاضر قد لا يكون كذلك في مرحلة لاحقة ومن هنا فأنَّ تحديد لتحديات والتهديدات يجب أنَّ يأخذ هذه الحقائق بنظر الاعتبار ، وقد سبق لمستشارية الأمن الوطني أنَّ حددت تلك التحديات في جانبها

الاجتماعي بما يأتي [8]

أ. التطرف الطائفي والعرقي والعنف المتأتي منه.

ب. متلازمة التخلف الرباعية ،(الفقر والجهل والمرض والعنف)

ج. ضعف الوعي العام بحقوق الانسان والمواطن .

د. ضعف التعليم والتسرب من المدارس وعلاقتها بالأمية وتدني المستوى العلمي والثقافي.

هـ. . المخدرات والمؤثرات العقلية وارتفاع مستوى الانحراف والنشاط الاجرامي واثره على الشباب .

و. مخاطر العولمة الثقافية .

أنَّ من اهم التحديات والتهديدات ما يلي:

أ. طبيعة النظام السياسي القائم ودفعه باتجاه المحاصصة التي ولدت نفوراً متصاعداً من التعايش السلمي.

ب. دول الجوار الإقليمي التي تعتاش على حالة التنافر المجتمعي العراقي.

ت. طبيعة تكوين الدولة العراقية تاريخياً والتي أدت الى حالة من اللا استقرار الدائم بسبب تضارب المصالح والتنافر بين الأقطاب الرئيسية المكونة لبناء الدولة العراقية.

ث. التنوع الاثني والديني والطائفي والعرقي الذي ولد نوع من عدم التوافق خاصة في مرحلة غياب قوة الدولة.

ج. البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي وتركيز مفهوم التعالي والأنا الحاكمة.

ح. الهجمة الشرسة التي قادها قوى الظلام من المجاميع التكفيرية والتي استطاعت احداث شرخ في بناء المجتمع العراقي وتماسكه.

الخطة العامة والمحاور الفاعلة فيها.

- نقترح هنا خطة عامة تتضمن الجوانب الأمنية وغير الأمنية المكملة للخطة والتي لا بد من اعتمادها على شكل محاور بغية التوصل الى مستوى من التعايش السلمي لكي يكون المجتمع برتبه قادراً على التطور وصولاً الى ما يبتغيه المجتمع من تحقيق العدالة الاجتماعية والامن المجتمعي المتكامل من خلال تطبيع مجموعة خطط فرعية على شكل محاور عمل وفق ما جاء في هيكلية الدراسة .
- لا يمكن لهذه الخطة او هذه المحاور أنَّ ترى النور دون وجود دوافع والإرادة

(8) مجلس الامــن الوطني , استراتيجية الامن الوطني العراقي , مركز النهرين للدراسات , 2017, ص 30

حقيقة غايتها الأساس العودة بالمجتمع العراقي الى الحالة الطبيعية أنَّ مفتاح النجاح في مثل هذه الخطة هو تطبيق ما يلي:

أ. هيئة عليا (ممثلة بالمهنية القائمة بالوقت الحالي) وهي هيئة التعايش السلمي والمصالحة الوطنية.

ب. وضع الية محكمة لغرض التنفيذ من خلال خلية عمل تمتلك الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المفردات

ت. وجود لجنة للمتابعة والتقييم مهمتها الأساسية تحديد مواطن الضعف والقوة في الية العمل بها.

الجانب الأمني

قبل الخوض في هذا الجانب لابد من تحديد مفهوم العقيدة الأمنية للدولة والتي يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول أنَّ العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فأنَّ الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، فالعقيدة الامنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك افضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أنَّ تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك التبني في المجال الامني لهذه التفسيرات والرؤى ، بالرجوع الى مرتكزات العقيدة الأمنية لأي دولة ف أنَّ عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والايدلوجيا لها التأثير الواضح على تلك العقيدة .

أنَّ العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها

يمثل الأمن الداخلي اول مستويات الأمن واساسها أيضا ، وهو يعني الحالة التي يوجد عليها الفرد (المواطن) من حيث الاستقرار والطمأنينة وعدم التهديد لوجوده ، أي أنَّه تلك الإجراءات الخاصة بتامين الفرد داخل الدولة ضد الاخطار التي تمسه هو او ممتلكاته ووضع او تشريع الأنَظمة والقوانين التي تحقق حمايته والحفاظ على مقدساته لمنع أي حالات انتهاك بحقه . [9]

(9) . إبراهيم اللبيدي , الحماية الجنائية وامن الدولة , دار الكتب الق أنَّ ونية , القاهرة , ط3 , 2010 , ص 4

محور بناء أواصر الثقة من المقاتل والمواطنين في المناطق المحررة.

أ. المهمة: وضع اليه عمل عملية وواقعية لإعادة الثقة بين المقاتل او المكلف بالواجب بين المواطنين من سكنة المناطق المحررة او المناطق التي للتنظيمات الإرهابية نفوذ سابق او حالي.

ب. جهات التنفيذ:

اولاً. الوحدات العسكرية العامة ضمن القاطع.

ث أنً ياً. منتسبي الدوائر الأمنية والاستخبارات في تلك المدن.

ثالثاُ. مراكز الشرطة العاملة في تلك المناطق.

رابعاً. الدوائر التابعة لوزارة الداخلية التالية:

1) دوائر المرور.

2) دوائر الجنسية والجوازات والبطاقة الموحدة.

3) أي دوائر أخرى ذات مساس امن المواطن تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية او الامن الوطني.

ج. دور وواجب المواطن

لا يمكن لأي خطة أنً تحقق غايتها او مهمتها دون أنً تكون الأطراف التي وضعت من اجلهم تلك الخطة او الأطراف المنفذة لها مدركة ادراكاً فعلياً وعملياً لأهميتها ومن هنا يأتي دور المواطن في تعزيز أواصر الثقة من خلال ما يلي:

أ. ابعاد النظرة السلبية التي ولدتها الظروف التي كانت سائدة قبل تمدد داعش واعتبار الدوافع لنشوء، تصاعد تلك الظروف حالة شاذة بالإمكان تجاوزها.

ب. إيجاد سبل للتوصل مع الجهات الأمنية والعسكرية من خلال تجمعات تعمل من اجل طلق فرص للتواصل هذه التجمعات قد تكون.

اولاً. مناطقية.

ثانياً. عشائرية.

ثالثاً. تجمعات في وسائط التواصل الاجتماعي.

ج. التحرك وبشكل مباشر من اجل تعزيز العلاقة وذلك بمشاركة الجهات الأمنية والعسكرية مناسباتهم مثل الاحتفالات بالذكرى السنوية لتأسيس الجيش او الشرطة او بيوم النصر او بيوم تحرير محافظة وهكذا.

د. الخطوط العامة للمحور.

تتمحور الخطة بشكلها العام حول ما يلي:

اولاً. ما على الجهات الأمنية فعله سواء تجاه المواطن او يتغير أساليب ثانياً. العمل القائمة الى أساليب أكثر مقبولية وتفاعل مع المواطنين.

ثالثاً. ما هو المطلوب إصداره كتعليمات ملزمة من اجل تنفيذ الخطة.

رابعاً. ما هي حدود المسؤولية لكل جهة من الجهات المنفذة للخطة.

خامساً. ما هي وسائل التنفيذ المتاحة.

سادساً. تحديد السقف الزمني للتنفيذ مع الاخذ بنظر الاعتبار المرونة المطلوبة عند التنفيذ.

هـ. الإجراء المطلوبة من الجهات الأمنية تجاه المواطنين (أساليب العمل).

أولا. ليس من السهل كتابة إجراءات عملية وقابلة للتطبيق من قبل الأجهزة الأمنية خاصة في تحديد طبيعة عملها مع الشرعية التي يفترض تامين الأمن المجتمعي لها والمتمثلة بالمواطنين والصعوبة تكمن في أنَّ المؤسسة الأمنية غالباً ما تعتمد سياقات محددة لا يمكن الخروج عنها لمعالجة حالات كثيرة قد تكون حاضرة ميدانياً مما يولد الكثير من الإخفاقات في بناء أواصر علاقة متوازنة بين رجل الأمن من جهة وبين المواطن من جهة أخرى.

ثانياً. أنَّ الإجراءات المطلوب اتخاذها قد تكون عامة أي أنَّها لا تكون ذات طبيعة تفصيلية ال أنَّه بالإمكان اصدار كتيبات توزع على المنتسبين كدليل عمل للتعامل مع المواطنين تنظم كل التفاصيل وأسلوب مبسط وواضح ومفهوم ويتناسب وطبيعة المستويات المعرفية والتعليمية والثقافية لمنتسبي الأجهزة الأمنية.

ثالثاً. يمكن اجمال الإجراءات بما يلي:

1. على المقاتل (المنتسب للأجهزة الأمنية) أنَّ يتذكر دائماً أنَّه في خدمة المواطن و أنَّ مسؤولية بالدرجة الأساس هي أنَّ يجعل هذا المواطن مطمئناً لما يقوم به من اعمال او أفعال او ممارسات.
2. أنَّ يتحدد المقاتل بحدوده وواجباته المنصوص عليها في الأوامر الثابتة وسياقات العمل الثابتة الخاصة بوحدته او دائرته مع مراعاة أنَّ يكون للفعل الانساني حضوراً عندما تتعارض الواجب مع الحالة الانسانية القائمة أي يجب الميل والحالة هذه الى اثبات انسانية المقاتل قبل اثبات التزامه الصارم بالتعليمات والضوابط والواجبات المحدودة له.

3. التذكير دائماً أنَّ استخدام القوة ليس حد الغاية بل هو في الحقيقة وسيلة عند الخطر وتحقيق الامن لذلك فأنَّ استخدام القوة يجب أنَّ يكون مرهوناً بعدة ضوابط و أنَّ يكون الملاذ الأخير حينما لم يعد هنالك أي ملاذ او وسيلة أخرى بإمكانها أنَّ تكون قادرة على فرض الامن وتحقيق ينبغي عموم المواطنين في الشعور بالأمان.

استخدام القوة يجب أنَّ يكون مرهوناً بعدة ضوابط و أنَّ يكون الملاذ الأخير حينما لم يعد هنالك أي ملاذ او وسيلة أخرى بإمكانها أنَّ تكون قادرة على فرض الامن

4. المقرات العسكرية والأمنية وجدت بالأساس لتحقيق مهمة محددة والا وهي العمل على اثبات الأمن ومنح المواطن شعوراً بالمطمئنة لذلك فأنَّ حضوره المواطن الى هذه المقرات او الأماكن سواء نتيجة الاستدعاء او برغبته من المواطن لغاية تتعلق بأمنه الشخصي او بالأمن العام يجب أنَّ لا يكون مبعثاً للخشية والتعب بل يكون لديه شعور مسبق بأنَّ هذا القرار والأماكن وجدت لخدمته و أنَّ وجوده فيها هو حاله طبيعية للغاية ولا يستوجب القلق.

5. يمثل المقاتل او المكلف بواجب الأمن رمزاً وطنياً أي أنَّه وفي كل الأحوال لا يمكن أنَّ يكون محسوباً على جهة محدودة سواء كانت تلك الجهة طائفة او عرق او قومية او غير ذلك وعليه فأنَّ من المحرمات أنَّ يتمظهر هذا المقاتل او المكلف بواجب أمنى باي مظهر يدل على انتمائه لتلك الطائفة او القومية او العرق بما يولد نوع من الاثارة او التشدد او الاستهانة بمعتقدات وثوابت. وهذا الامر قد يكون صعب المعالجة لذلك فهو يحتاج الى نصوص قانونية ملزمة تتحكم بإبقاء هذه الظاهرة التي باتت تشكل حالة قائمة انتشرت بشكل كبير في الأجهزة الأمنية.

6. في الحالات التي تستوجب استعراض القوة من قبل الجهات الأمنية خاصة عند وجود تهديد او في حالات المرافقة للعمليات العسكرية الاستباقية او العمليات الناجمة عند رد الفعل بعد عمل إرهابي، يجب أنَّ لا يكون هذه القوة سبباً في الحاق الأذى باي شكل من الاشكال سوى للمواطنين او لأموالهم الخاصة او لقطاعات الخدمات التي تخدم المواطنين (الكهرباء والجسور والطرق وشبكات المياه والمجاري والمتنزهات والملاعب والمرافق الصحية وغيرها).

7. في حالات ليست قليلة قد يرغب قسم من المواطنين او مجاميع منهم تحت أي مسمى كان من المساهمة في تقديم بعض انواع المساعدة والدعم للقوات

الأمنية وهنا يجب على القائمين على القطعات أنً يتعاملوا مع الحالة بشكلها الإيجابي مع الاخذ بنظر الاعتبار احتمالية استغلال ذلك لأغراض أخرى قد تكون ذات ضرر على ذات القطعات او على أمن المناطق او العام بشكل عام، وهنا يجب أنً يكون التعامل ببصيرة ثاقبة بحيث لا تطغي حالة الفشل على الحالة الإيجابية لهذه الحالة.

8. في المناسبات الدينية الوطنية والعامة والتي تتطلب حضوراً ميدانياً امنياً مكثفاً يجب أنً يؤخذ في الحسابات مدى الحاجة الحقيقة لنشر المزيد من العناصر وهل هنالك وسائل بديلة تؤدي ذات المهام دون الحاجة الى نشر عناصر امنية إضافية كون ازدياد الاعداد للقوات الأمنية بالقدر الذي يوحي بالأمان ويبعث الطمأنينة الا أنَّه في ذات الوقت قد يؤدي الى ازدياد مساحة التماس بين القوات الأمنية المكلفة بالواجب وبين المواطنين مما يزيد من حالات التوتر غير المحسوبة مسبقاً.

9. قد تقتضي الضرورة في بعض الحالات الأمنية قيام القوات العسكرية الأمنية المسؤولة عن قاطع ما بإقامة قطوعات او عمل سيطرات وتحويل في طرق العجلات او المارة او الخضوع للتفتيش. أنً هذه الممارسات غالباً ما تقيض المواطن خاصة عندما تحصل بشكل مفاجئ وفي أوقات الذروة (بداية الدوام الرسمي) وفي كثير من الحالات من الصعوبة بإمكان الإعلان المسبق عن هذه الممارسات لأسباب أمنية لذلك يجب اجراء الموازنة الدقيقة بين الضرورات الأمنية ومدى الحاجة الماسة لمثل هذه الإجـراءات وبين ما ستولده هذه الممارسة من مضايقات وتأخير للمواطنين، والقرار على ذلك يجب أنً يتخذ بصورة عملية بعيداً عن التنظير أي لا يجري الإصرار على هكذا ممارسات دون أنً تكون هي في حقيقتها ضرورة أمنية لا يمكن التخلي عنها.

10. غالباً ما تقتضي الضرورة قيام المواطنين وخاصة النساء بزيارة مراكز التوقيف او أماكن الاعتقال سواء الزيارات الاعتيادية وفق توقيتات محددة او الزيارات الطارئة وهنا تبرز جملة من المعاضل والمشاكل لكلا الطرفين رجل الأمن كونه محدد بضوابط معينة مسبقاً لمثل هذه الزيارات والزائر او المراجع وبالتالي فأنً الحياد او مخالفتها قد تؤدي به الى متاهات تؤثر على مجاله عمله وقد يتعرض الى عقوبات صارمة في ذات الوقت فأنً المواطن سواء الرجل او المرأة فأنَّه غالباً ما يكون مسلوب الإرادة يحاول بشتى الوسائل الوصول الى مبتغاه وهو مقابلة السجين او الموقوف او معرفة تفاصيل توقيفه او سجنه وهنا تتصاعد

احتمالات الرشوة والفساد الإداري وحتى الفساد الأخلاقي مما يتطلب وضع ضوابط صارمة في هذا المجال تحديد الأماكن وسياقات الزيارات وتوقيتاتها وربما يتسأل البعض عن علاقة ذلك بالتعايش السلمي والاجابة فأنَّ من اكثر مسببات النفور بين رجل الأمن والمواطن هو عندما يجد المواطن نفسه مضطراً للتوسل او دفع الرشوة او القيام بعمل لا يتناسب مع الأعراف والاخلاق لغرض أنقاذ شخص من عائلته او على اقل تقدير معرفة مصيره وهذا يحصل غالباً في أماكن التوقيف والمعتقلات.

اكثر مسببات النفور بين رجل الأمن والمواطن هو عندما يجد المواطن نفسه مضطراً للتوسل او دفع الرشوة او القيام بعمل لا يتناسب مع الأعراف والاخلاق لغرض أنقاذ شخص من عائلته

11. في المناطق ذات الأمن المستقر والتي لم تشهد عمليات عسكرية (تطهير) بل عمليات إرهابية محدودة فأنَّ الامر يحتاج الى معالجات أكثر نضج من اجل تلافي حالة النفور القائم بين المواطنين في هذه المناطق وبين الأجهزة الأمنية وخاصة العاملين في السيطرات او من هم بتماس مع المواطنين ومن هذه الإجراءات ما يلي: -

أ. رفع كل سيطرة ليس لها ضرورة امنية على أنَّ تقدر الضرورة الأمنية من قبل جهات متعددة وليس أمروا الافواج فقط الذين لا يرغبون برفع تلك السيطرات لأسباب معروفة.

ب. السيطرات الجوالة او الطارئة وجدت بالأساس لتتناغم مع المعلومات الاستخباراتية وتكون بالإرادة التعبوية لتنفيذ الخطط الأمنية وليس بالرقابة ضمن التكرار الذي يحصل الآن لذلك فأنَّها يجب أنَّ يعمل بها فقط حينما ترد معلومات تشير فيما يستوجب فتح هذه السيطرات.

ت. العودة الى مراكز الأمن المشتركة هو السبيل الأمثل والمكمل لمركز الشرطة الشامل وهنالك دراسات متكاملة بهذا الخصوص.

الشرطة المجتمعية

قبل الخوض فيما للشرطة المجتمعية من أدوار لابد لنا من تحديد المهمة الرئيسية للشرطة بشكل عام فالشرطة وفي الغالبية العظمى من دول العالم وبما فيها العراق هي الجهاز المكلف بحماية أسس الجماعة وكيانها من أي اعتداء او عدوان يهددها او يقع عليها في الداخل وتسعى الى استقرار النظام والأمن العام وبخاصة الأمن المجتمعي وترسيخ السلم الاجتماعي وعلى قدر نجاحها في إقرار النظام وبث الطمأنينة في ربوع البلاد بقدر ما تكون أنَّ طلاقة التنمية والانتاج وازدهار

روح الخلق والابداع في مختلف نواحي الحياة .[10]

اولاً. تشكل الشرطة المجتمعية وفق ما جاء في نظامها الداخلي أحد اهم الركائز التي تستند عليها وزارة الداخلية في عملها من اجل تقديم صورة واضحة وجلية عن عمل هذه الوزارة كما أنّها تعني بالجوانب المتعلقة بالمواطن والمجتمع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة المكونة للمجتمع العراقي كما أنّها تعمل على إرساء قواعد الأمن المجتمعي ومحاربة الاضطهاد الاسري والأساليب القهرية في التعامل مع الاخر.[11]

تشكل الشرطة المجتمعية وفق ما جاء في نظامها الداخلي أحد اهم الركائز التي تستند عليها وزارة الداخلية في عملها

ثانيا . مهام وادوار الشرطة المجتمعية وفق القانون

ثالثاً. المهمة: تتولى الشرطة المجتمعية وبحكم واجباتها المنصوص عليها قانونياً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخلق الأجواء الإيجابية التي تساعد على تخطي المجتمع للصعوبات التي يعاني منها خاصة في طبيعة العلاقات القائمة بين الافراد وصولاً الى خلق مجتمع متعايش سلمياً، مع التركيز على ترسيخ مبادئ التعايش السلمي بين الأطراف المختلفة.

تتولى الشرطة المجتمعية وبحكم واجباتها المنصوص عليها قانونياً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخلق الأجواء الإيجابية التي تساعد على تخطي المجتمع للصعوبات

رابعا. أساليب التطبيق العملي للمهمة:

1. اخراج الشرطة المجتمعية من قيودها الحالية وجعلها أكثر قدرة على التحرك المجتمعي بجعلها مديرية عامة او مديرية مستقلة في كل محافظة.
2. اصدار لائحة او نظام عمل خاص بالشرطة المجتمعية يحدد وبشكل دقيق الواجبات المناطة بها.
3. منح الشرطة المجتمعية حيزاً أكبر في مجال الاعلام الخاص بوزارة الداخلية للترويج للمهام التي تقوم بها.
4. رفد الشرطة المجتمعية بعناصر من خريجي الكليات التخصصية (الاجتماعية، علم الاجتماع او الانثروبولوجي) وكذلك الاختصاصات الأخرى ذات العلاقة بالأمن المجتمعي.
5. إيجاد منافذ لعمل الشرطة المجتمعية بعيدة عن التعقيدات الإدارية والروتين أي أنّ تكون منافذ التواصل بين الشرطة المجتمعية والمواطنين ميسرة وسهلة وغير معقدة.
6. التعشيق بين خلايا عمل الشرطة المجتمعية والقوى الفاعلة في المجتمع

(10) . عامر رشيد مبيض , مصدر سبق ذكره , ص 825

(11) الموقع الرسمي لـوزارة الداخلية , تاريخ المعاينة 3 مايس 2022 https: //iq .gov.moi/ op&Pages=name?php.index 120 =pid &page =

والمتمثلة بما يلي:

أ. رجال الدين والقائمين على إدارة المساجد والحسينيات.

ب. رؤساء العشائر والقبائل ذوي التأثير.

ت. مراكز الدراسات والبحوث المهتمة بالشأن المجتمعي.

ث. الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الانساني والمجتمعي.

مراكز الشرطة : تشكل هذه الحلقة من الحلقات الأمنية والخدمية جزء حيوي ومهم من منظومة الأمن المجتمعي ومن هنا فأنَّ هذه المراكز اذا ما جرى تسفيرها لخدمة المجتمع فأنَّ المردودات الإيجابية تكون اكبر بكثير مما تتصور ، أنَّ المواطن وخلال الحقبة الزمنية الماضية وحتى في ضل نظام صدام لم يكن ينظر الى مركز الشرطة بعين الطمأنينة والارتياح بل يجد فيه مكاناناً قسري يكون فيه المواطن في الغالب مسلوب الإرادة وقد يستغفل و تهان كرامته أنَّ لم يكن مسنوداً من قبل جهة متنفذة أي أنَّ المركز تحول الى أداة نفور بدل من يكون أداة جامعة ومعززة للوطنية ومن هذا المنطلق نقترح وضمن خطة التعايش السلمي أنَّ يعتمد أسلوب مركز الشرطة الشامل والذي يمكن أنَّ يفهم وفق ما يلي: [12]

(12) , الفريق الركن حسن البيض أنَّ ي , مركز الشرطة الشامل والامن المجتمعي بحث منشور لمركز حراب للدراسات الأمنية والاستراتيجية , 2018 , ص 3

أ. أنَّ ما سيحققه مركز الشرطة الشامل من متغيرات هو بالدرجة الأساس سينعكس على عموم حركة المجتمع ونظرته الى جهاز الشرطة وكل مفاصل وزارة الداخلية ويامن ضمن ما يمكن يؤمنه الارتقاء بالأمن من حالة الأمن القسري المبنى على القوة واستخدام الوسائل التقليدية الى مفهوم الأمن المجتمعي الذي يمنح كل افراد المجتمع فرصة لغرض المساهمة بشكل او باخر من تحقيق الرصانة الأمنية والعمل باتجاه تصعيد الوعي الأمني وبالتالي غلق الثغرات التي سينفذ منها أولئك الذين لا يريدون للمجتمع أنَّ يصل الى درجة الأمان المطلوبة كذلك فأنَّ الفكر الإرهابي المتطرف سوف ينصدم بحواجز متعددة او متتالية اذا ما أراد التحرك او بناء قواعده الإرهابية داخل المجتمع في ذات الوقت فأنَّه سيبعث الطمأنينة نتيجة الشعور بالقساوة والتي تنعكس ايجابياً في افقها الاوسع كمظهر من مظاهر التعايش السلمي.

ب. أنَّ ما يمكن أنَّ نلخص الالية من خلال تطبيق هذه التجربة ما يلي: -

أولا. سيمنح المواطن فرصة أفضل في التعامل مع الدوائر الأمنية ذات العلاقة كونه سيجد في المركز كل ما له علاقة بالأمور يتعاطاها من الجهات الأمنية.

ثانيا. ستتقلص والى حد كبير الحاجة الكوادر والمنتسبين كون العمل المركزي وتحشيد الجهد سيؤدي الى تحقيق مبدأ الاقتصاد بالجهد.

ثالثاً. سيكون هنالك سيل متدفق من المعلومات من القاعدة الى القمة وبأساليب تقنية متطورة قابلة لتدقيق والمراجعة.

رابعاً. يدعم هذا المقترح ما تعمل عليه وزراء الداخلية ورئيس الوزراء في مجال مكافحة الفساد حيث سيكون الجميع تحت رقابة مركزية وسيكون التعامل بأساليب تقنية متطورة بعيدة عن الروتين الذي يدفع المواطن تجاه حالة تقبل دفع الرشاوي.

سيكون الجميع تحت رقابة مركزية وسيكون التعامل بأساليب تقنية متطورة بعيدة عن الروتين الذي يدفع المواطن تجاه حالة تقبل دفع الرشاوي

خامساً. يمنح هذا الأسلوب الجهات الأمنية قاعدة معلومات تكاد أنَّ تكون متكاملة وشاملة ضمن حدود المسؤولية لمركز الشرطة النموذجي.

سادساً. وجود المحكمة او قاضي التحقيق ضمن رقعة جغرافية لمركز الشرطة يسهم والى حد كبير في تقليل الأعباء عن المواطن ويقلص الى درجة كبيرة حالة الفساد المستشري في مختلف المفاصل الأمنية.

سابعاً. سرعة الاستجابة لتطورات المحكمة او الحوادث الأمنية يسهم والى حد كبير في عد اتساع رقعة المعضل او تصاعد الاحداث كون الاستجابة سريعة والآنية ستؤدي الي إيقاف حالة التداعي والتدهور.

الجانب الإداري والقانوني (مهام الدولة)

محور التعايش السلمي على مستوى الدولة:

السياسة العامة : تعرف على أنَّها عبارةٌ عن نظام معين تسعى الحكومة المحليّة في الدولة إلى تطبيقها، والتحقق من التزام الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات، وأيضاً تُعرفُ السياسةُ العامة بأنَّها برنامجُ عملٍ حكوميّ يحتوي على مجموعةٍ من القواعد، والتي تلتزمُ الحكومة بتطبيقها في المجتمع، ومن التعريفات الأخرى للسياسة العامة: هي مجموعةٌ من الاتجاهات الفكريّة التي تسعى الحكومة إلى تنفيذ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعةٍ من الوسائل والأدوات، وقد تشملُ السياسةُ العامة تقديم مجموعةٍ من الفوائد العامة، (13)

تُعرفُ السياسةُ العامة بأنَّها برنامجُ عملٍ حكوميّ يحتوي على مجموعةٍ من القواعد، والتي تلتزمُ الحكومة بتطبيقها في المجتمع

(13) . عبد الوهاب الكيالي , الموسوعة السياسية , الجزء الثالث , ط4 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1988 , ص 192

وهنالك من يعرفها على أنَّها ما تقوم به الحكومة تجاه مجتمعها وما لا تقوم به من اعمال ونشاطات متباينة وتشمل القوانين والاحكام والقرارات القضائية واللوائح الإدارية التي تحدد المنافع والضوابط التي يكون مصدرها الحكومة وهو اقصى ما يمتد اليه نشاط كل مستوى من مستويات الحكومة وبالتالي فأنَّها تمثل القرارات

الحكومية الأساسية التي تحدد وترسم حياة المواطنين. [14]

- يمكن للحكومة أنً تكون فاعلة في هذا المجال حيث باستطاعتها أنً تخلق مجتمعاً متجانسا متحداً وبعيداً عن رفض الاخر والتفكير الطائفي او العرقي او الاثني او القومي الضيق.
- الحكومة يمكنها أنً تذهب باتجاهات التشريعات التي تتحكم باي نزعة تدعو الى التطرف او الطائفية او الاضطهاد العرقي من خلال ما يلي: -

أ. قرارات وقوانين او تعديل نصوص القوانين ذات صفة الزامية وملزمة للمجتمع ترسخ القيم المطلوبة للتعايش السلمي وبالدرجة الأساس احترام الاخر وتعزيز الشعور بالمواطنة قبل أي شعور او انتماء اخر.

ب. إقرار قوانين التعايش السلمي على مستوى الدولة بعد أنً يدرس بشكل علمي وعملي وإدخال المستجدات التي حصلت بعد توسع داعش وما رافق ذلك من جوانب اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على مجمل العلاقات البينية بين مختلف طوائف المجتمع العراقي. والوصول بالقانون الى النص الذي ينسجم مع الحالة القائمة بالوقت الحاضر والاحتمالات المستقبلية.

إقرار قوانين التعايش السلمي على مستوى الدولة بعد أنً يدرس بشكل علمي وعملي وإدخال المستجدات التي حصلت بعد توسع داعش

ت. وضع اليات حكومية ومحددات لمنع أي تصعيد قد يؤدي الى نفور او تراجع في مستويات التعايش السلمي.

محور الأجهزة الفضائية

- يعرف القانون على أنّه المعايير الصادرة عن المراجع القضائية او المؤسسات التي تعترف بها هذه المراجع رسميا سواء مجلس وزراء او مجلس قضاء اعلى او مجلس نواب وغيرها وقواعد القانون او المعايير القانونية هي المكونات الجوهرية للنظام القانوني القومي او الوطني وسلطتها المرجعية او صحتها القانونية مستمدة مباشرة من انتسابها للنظام . [15]
- قد لا تكون الأجهزة الفضائية وفق اختصاصها القانوني ذات مساس مباشر بموضوع ترسيخ التعايش السلمي باعتبارها أحد السلطات الثلاث التي عليها صياغة القوانين ومتابعة تنفيذها وغالباً ما تكون ولادة تلك القوانين من رحم إدارة الحكومة او بمقترح من السلطة النيابية وبالتالي فهي طرف حاكم يحدد مدى تطبيق هذا القانون او ذلك وما هي اليات التطبيق وموجباته.
- المهمة قيام السلطة الفضائية بإقرار أي قوانين او تعديلات قانونية او إعطاء

(14) .عامر رشيد مبيض , موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية , دار المعارف , سوريا , حمص , ط1, 2000, ص 812

(15) . وليم اوثوايت , قاموس بلاكويل , مصدر سبق ذكره , ص 721

تفسيرات قانونية تساعد وبشكل مباشر او غير مباشر على منح التعايش السلمي افق أوسع وتعامل أكثر انشداد من قبل عموم المواطنين تجاه بعضهم البعض مع التشديد وفق القوانين المرعبة او القوانين المطلوب إعادة صياغتها وتعديلها على نبذ الطائفية وإلغاء الاخر ومنع أي مظهر من مظاهر التفتت الطائفي او العرقي او القومي.

أساليب تنفيذ المحور

أ. تعديل القوانين السارية او اصدار قوانين مكملة تؤكد على الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وتنفذ كل ما له علاقة برفض الاخر.

تعديل القوانين السارية او اصدار قوانين مكملة تؤكد على الوحدة الوطنية والتعايش السلمي وتنفذ كل ما له علاقة برفض الاخر.

ب. ترسيخ مبدأ المواطنة اولاً في التشريعات وكذلك الاحكام الصادرة وعدم السماح لأي شكل من الاشكال تكريس الطائفية او العرقية.

ت. أنً يعمل القضاء على إزالة الشوائب التي حصلت خلال السنوات الماضية لكن أدت الى أنً يكون القضاء فيه مخترقاً ومتحيزاً بشكل او باخر الى المناطقية او المذهب او القومية نتيجة ضعف قوة الدولة والتهديدات القائمة.

محور الخدمات (الدوائر الخدمية) ودورها في تعزيز التعايش السلمي:

- من البديهي أنً يكون للفوارق الاجتماعية والطبقية والشعور بالغبن الدور الأكبر في تأجيج الروح الطائفية وتصعيد حدة الخلافات والتقاطعات بين مكونات المجتمع لذلك يجب أنً يكون هنالك قدر متوازن من العدالة عند إقرار الموازنة الخاصة بالخدمات سواء على مستوى المحافظات او حتى على مستوى الاحياء والنواحي والقرى.
- أنً تجربة السنوات الماضية قد اثبتت أنً أحد أكثر مواضع الرفض للنظام الساسي القائم الآن هو عدم عدالة توزيع الثروات وبالتالي عدم العدالة في تامين الخدمات.

للفوارق الاجتماعية والطبقية والشعور بالغبن الدور الأكبر في تأجيج الروح الطائفية وتصعيد حدة الخلافات والتقاطعات بين مكونات المجتمع

المهمة: تعمل الدوائر المختصة وكل حسب اختصاصه المناطقي على توفير القدر الكافي من الخدمات بما يضمن العدالة بين مختلف المناطق مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة البنية التحتية لتلك المناطق وواقعها الاجتماعي، وفتح المجالس المحلية صلاحية المراقبة في التنفيذ شريطة أنً لا تكون هي ذاتها تعاني من الفساد الإداري.

أساليب تطبيق هذا المحور

أ. وضع الخطط من القاعدة صعوداً الى القمة لما مطلوب تنفيذه من مشاريع خدمية.

ب. دراسة الواقع الخدمي دراسة علمية وعملية لكل محافظة وقضاء وناحية وقرية ومحلة ووضع المعالجات المرتبطة بسقف محدد للتنفيذ.

ت. على الحكومة المركزية أنً تكون طرفاً في تعزيز هذا التوجيه وذلك عند اعداد الموازنة بحيث توضع على أساس العدالة بين مختلف مكونات العراق (مدنه – واريافه)

الجانب الشعبي والجماهيري والإعلامي

- تستند هذه الخطة الشاملة وكما بينا سابقاً الى مجموعة خطط فرعية تفصيلية تأخذ كل خطة منها في التنفيذ والتطبيق وصولاً الى خلق حالة من القبول العام للأخر وتلافي كل المحبطات والمسببات التي أدت الى الحالة المعاكسة والمتمثلة برفض الاخر، أنً الخطط الفرعية التي يمكن أنً تندرج ضمن الخطة العامة لقبول الاخر هي:

أ. خطه التوجيه الديني والعقائدي:

اولاً. المهمة. إعادة النظر الجذرية بالخطاب الديني والعمل على أنً يكون الخطاب الديني والعقائدي مكرساً لتصعيد مفهوم التعايش السلمي والتبادل المشترك للأفكار والطروحات الجامعة غير النافرة.

ثانيا. الجهات المنفذة.

1. الوقفين الشيعي والسني ووقف الديانات الأخرى.
2. أئمة الجوامع والحسينيات والمساجد.
3. القائمين على إدارة المدارس الدينية.
4. الحوزات الدينية والمفتين ولكلا المذهبين وكذلك لرجال الدين للديانات الأخرى

ثالثاً. الخطوط العامة.

1. تحديد واضح وجلي للاتجاهات العامة المطلوب طرحها في خطب الجمعة.
2. تبادل المعارف الدينية خاصة في المجالات المختلف عليها.
3. جمع دوائر الأوقاف في ابنية موحدة قدر الإمكان لأنفاذ القصور الذي

تولد نتيجة انشطار الأوقاف.

4. الرقابة المشتركة على المناهج الدراسية للمدارس الدينية.
5. تحديد ومراقبة الشعارات الدينية التي ترفع بالمناسبات الدينية بما يضمن تناغمها مع مفهوم التقارب والتعايش السلمي.
6. وضع اليات متقنة مبنية على أسس صحيحة لمعالجة الحالات التي برزت وترسخت اثناء سيطرة التنظيمات الإرهابية وخاصة (داعش) على المحافظات الغربية ومناطق أخرى والتي لها علاقة بالأفكار والتوجهات الدينية والعقائدية خاصة لدى الناشئة والصبيان والشباب إذا اثرت فكرة تواجد داعش على تفكير الكثير منهم وولدت لدى البعض منهم انطباعات راسخة يرفض الاخر وتحريم التعايش السلمي مع الاخرين ممن لا يتطابقون مع الأفكار التكفيرية التي جرى الترويج لها وترسيخها خلال مدة تمدد داعش وسيطرتها .

تحديد ومراقبة الشعارات الدينية التي ترفع بالمناسبات الدينية بما يضمن تناغمها مع مفهوم التقارب والتعايش السلمي

محور العمل الطلابي.

أولا. المهمة. العمل بكل الوسائل على جعل الوسط الجامعي وعموم المدارس والمعاهد كمساحات لتفعيل التعايش السلمي من خلال إحلال شعور الانتماء للوطن الواحد بدل ما جرى تكريسه من اصطفاف عرقي او طائفي او ديني ناجم عن مخلفات المرحلة السابقة.

ثانياً. الجهات المنفذة: قد تتسع دائرة الجهات المنفذة لهذا المحور من المحاور الحيوية والمهمة في ترسيخ مبادئ و قيم التعايش السلمي وذلك لكون الأوساط الطلابية و بمراحلها المختلفة تشكل قاعدة واسعة تكاد أنً تصل الى قرابة 15-20% من مجموع السكان و بالتالي فأنً التعامل مع هذه الشريحة يجب أنً يتناسب مع حجمها و تأثيرها المستقبلي فهي وفي كل الأحوال مرحلة تمهيدية لمراحل لاحقة حيث يتبوأ من يجتازها سلم الحياة الاجتماعية والقيادية و الوظيفية و هنا لابد من إعطاء هذه الفئة الاهتمام التي تستحقها و يمكن اجمال الجهات المنفذة لهذا المحور بما يلي :

العمل بكل الوسائل على جعل الوسط الجامعي وعموم المدارس والمعاهد كمساحات لتفعيل التعايش السلمي من خلال إحلال شعور الانتماء للوطن الواحد

1) وزارتي التعليم العالي والتربية باعتبارهما المسؤولون عن رسم السياسة التربوية والتعليمية في العراق.

2) الجامعات والمعاهد سواء تلك التي تدار من قبل الدولة او تلك التي تدار من قبل جهات مالكة (أهلية) الا أنَّها مسجلة ومعترف بها من قبل الجهات المختصة

3) إدارات المدارس ولمختلف المراحل وصولاً الى رياض الأطفال

4) مراكز البحوث والدراسات المختصة بالجوانب التربوية والتعليمية والتنمية البشرية.

5) التنظيمات الطلابية ذات الطابع النقابي.

ثالثاً. الخطوط العامة للمحور:

1) وضع اليات محددة لإعادة النظر بالمناهج التي لها مساس بالثوابت الوطنية والقومية والدينية والعرقية.

2) اعتماد المفاضلة العلمية المبنية على اختبارات دقيقة ومحددة في اختيار الكفاءات للتدريس والاشراف على البحوث والدراسات بالمستويات العليا خاصة تلك التي تنحى منحى وطنياً او عقائدياً او دينياً او عرقياً، أي يجب أنَّ يكون من يجري اختياره بعيداً عن التقوقع الطائفي او العرقي او الديني.

3) بث روح المواطنة وفي جميع المراحل الدراسية من خلال ممارسات دورية ذات طابع جمعي والتركيز فيها على أنَّ الاسبقية العليا هي للولاء للوطن دون سواه

4) ابتداء من رياض الأطفال صعوداً لا شيء يعلى على العلم الوطني والذي يجب أنَّ تعاد له قداسته كذلك النشيد الوطني فضلاً عن أي ممارسة جامعة معززة للتعايش السلمي.

5) الرفض القاطع لأي ممارسة او ظاهرة تؤدي الى الانتقائية في القبول في المدارس او الكليات او المعاهد على أساس عرقي او طائفي او ديني الا تلك المتخصصة بالجوانب العقائدية والتي لا يمكن للجانب الاخر الخوض فيها او دراستها.

6) الأبنية ومداخلها ومساحاتها وأماكن الاستراحة فيها يجب أنَّ تبتعد ابتعاد كامل عن أي تمظهر طائفي او ديني او عرقي بل أنَّ الشعارات ذات الطابع الوطني والأعلام العراقية هي وحدها الحاضرة مع منع رفع صور او ملصقات لأي رموز ذات طابع طائفي وعرقي او ديني يراد من رفعها

الغاء الاخر او اثارته او التنكيل به.

7) يجب أنَّ تبتعد المؤسسات التربوية والتعليمية عن كل ما له علاقة بالسياسة والتحزب او التبشير لأفكار مفرقة غير جامعة، عدا ما لها علاقة بالوطن والمواطنة و أنَّ لا تستغل المنابر الدراسية للترويج لأفكار تؤدي اثارة الاخر وسخطه.

يجب أنَّ تبتعد المؤسسات التربوية والتعليمية عن كل ما له علاقة بالسياسة والتحزب او التبشير لأفكار مفرقة غير جامعة

8) العودة وبأساليب أكثر تطوراً الى الفعاليات المدرسية والجامعية وخاصة الرياضية منها والفنية والأدبية كونها الأسلوب الأكثر تقبلاً لدى المجتمع الطلابي في تعزيز أواصر التقارب والتلاقي مع الاخر شريطة أنَّ لا تستغل تلك الفعاليات لأغراض عرقية او دينية او طائفية تؤدي بمحصلتها النهائية الى خلق حالة من النفور بدلاً من التقارب.

9) غالباً ما يشكل المعلم او المدرس او الأستاذ أهمية كبيرة في حياة الطالب الى حد أنَّ هنالك الكثير من الطلاب يعتبرون أنَّ ذلك المعلم او المدرس او الأستاذ قدوتهم في الحياة و هنا تكمن أهمية الاعداد الصحيح للكادر التعليمي او التدريسي و لمختلف المراحل الدراسية حتى مرحلة رياض الأطفال فمقدار تأثير الشخصي للمعلم او المدرس او الأستاذ على الطالب او الطالبة قد يصل الى حد تبني أفكاره و بالتالي يكون هو الذي يتحكم في المسارات المستقبلية للطالب ومن هنا فأنَّ الاعداد الصحيح لهؤلاء هو جزء من منظومة قيمية لابد من الاهتمام بها الى اقصى درجات الاهتمام.

10) لا يمكن أنَّ تعمل المنظومة التعليمية والدراسية بمعزل عن عموم حركة المجتمع لذلك فأنَّ تعزيز الروابط والاواصر بين مكونات هذه المنظومة من رياض الأطفال الى المدارس بمختلف مراحلها الى المعاهد والجامعات ومراكز بحوث مع باقي فعاليات المجتمع ومكوناته امر في غاية الأهمية كونه يعزز والى درجة كبيرة من إمكانية إحلال التعايش السلمي وقبول الاخر وتوطيد العلاقات فضلاً عن نقل التجارب ودراستها وتعزيز ما هو ناجح منها.

محور التعايش السلمي العشائري:

القبيلة او العشيرة ليست بديلاً عن مفهوم السياسة بل هي مفهوم مرتبط بطبيعة السلطة السياسية السائدة في التاريخ الاجتماعي العربي وقد عبر عنها

الأنثروبولوجيون الغربيون بالقرابة عن رئاستهم للمجتمعات البدائية ، وعبر عنها ابن خلدون (بالعصبية) عند دراسته طباع العمران في التجربة العربية الإسلامية الى عهده ، ويعبر عنها الجابري أستاذ علم الاجتماع بـ (العشائرية) حين يتحدث عن طريقة في الحكم او سلوك سياسي او اجتماعي يعتمد على ذوي القربى الأقارب منهم والاباعد بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة ممن يتمتعون بثقة الناس واحترامهم او يكون لهم نوع ما من التمثيل الديمقراطي الحر . [16]

(16) . عامر رشيد مبيض , مصدر سبق ذكره , ص 1051

أولا المهمة. تسخير الإمكانيات القبلية والعشائرية لعشائر وقبائل العراق عامة من اجل ترسيخ مفهوم وأسس التعايش السلمي وبالطريقة التي تجعل من القبيلة او العشيرة وخاصة ذات الطوائف المختلفة عامل توحيد وترصين للمفاهيم الوطنية

تسخير الإمكانيات القبلية والعشائرية لعشائر وقبائل العراق عامة من اجل ترسيخ مفهوم وأسس التعايش السلمي

ثانياً. الجهات المنفذة لهذا المحور:

1. المديرية العامة للعشائر في وزارة الداخلية.
2. التجمعات العشائرية المسجلة ضمن هيكلة المجتمع المدني.
3. الشخصيات العشائرية ذات التأثير الاجتماعي.
4. الشخصيات ذات الحضور الاجتماعي.

ثالثاً. الخطوط العامة للمحور:

1. إقرار وثيقة شرف على مستوى كل محافظة وقضاء بين رؤساء القبائل والعشائر تتضمن منع تمظهر او إيحاء برفض الاخر.
2. تشكيل مجالس عشائرية ذات طابع وطني في كل محافظة إذا يشترط في تلك المجالس أنً تكون ممثلة فيها كل أطياف المجتمع بعيداً عن نسب المحاصصة.
3. وضع مناهج ثقافية مبسطة تتولى التجمعات العشائرية على أنً تكون هذه المناهج موحدة قدر الإمكان ويجري فيها التركيز على التعايش السلمي.
4. وضع معايير جديدة فيما يتعلق بقضايا الفصل العشائري حيث يجب أنً تراعى فيها الجوانب المتعلقة بالتعايش السلمي مع الميل باتجاه منح (الاخر) ميزة المفاضلة دعما لتكريس مفهوم المواطنة.
5. دخول رؤساء القبائل والعشائر كأطراف فاعلة في تسيير الجوانب الاجتماعية في المدن والقرى والارياف من خلال اجتماعات شهرية او نصف شهرية يجري الاعداد لها وفق اجندة خاصة بأشراف من لجنة مختصة في مجال

التعايش السلمي لتغيير الواقع الحالي واحلال روح التعاون والالفة.

6. تشجيع الزواج بين مختلف الطوائف والأعراق والقوميات وبما لا يتعارض مع الثوابت الشرعية وذلك بأنً تكون لرؤساء القبائل والعشائر دور في هذه المصاهرة والتزويج وتشجيع ذلك بمختلف الطرق.

المحور الثقافي والاجتماعي:

يشكل هذا المحور أهمية كبيرة في ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي رغم أنَّه وفي كثير من جوانبه ينحى منحى تنظيرياً بعيداً عن التأطير العملي التطبيقي كون هذه الجوانب والمتمثلة بالثقافة ومفرداتها وكذلك فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لا يمكن لها أنً تتجسد في فعل عملي تطبيقي ومع ذلك فأنً صياغة مهمة لهذا المحور امر لابد منه لغرض تحديد معالم عمل الجهات ذات العلاقة بهذا المحور.

أولا. المهمة. العمل من خلال التخصصات الثقافية والاجتماعية سواء تلك التي تمثل الدولة بشكل رسمي او ذات طابع شعبي جماهيري على ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي، وبأساليب مبسطة وقادرة على احداث التأثير المطلوب مراعين في ذلك الطبيعة المجتمعية والمؤثرات المتحكمة فيه.

اعتماد الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لطرح الأفكار الخاصة بالتعايش السلمي.

ثانياً. الية التطبيق (الخطوط العامة للمحور):

أ. اعتماد الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لطرح الأفكار الخاصة بالتعايش السلمي.

ب. إقامة الاحتفالات والمهرجانات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي الجامع أي الذي يركز على اللحمة الوطنية بعيداً عن التخندق الطائفي.

ت. التركيز في المناسبات الدينية والاجتماعية على الجوانب المرسخة للتعايش السلمي من خلال ما يتم رفعه من شعارات وبوسترات والقاء الكلمات وغيرها.

ث. التأكيد على نشر الدراسات والبحوث ذات الطابع المرسخ للوطنية خاصة ما يتعلق منها بالإرث الحضاري والسرد التاريخي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة.

ج. العمل مع مراكز الدراسات والبحوث من اجل القيام بعمليات استقصائية لتحديد مواطن الخلل في ضعف المواطنة وتراجع مستوياتها لغرض وضع الحلول لمعالجة تلك الظاهرة.

محور عمل مراكز البحوث والدراسات:

1. مراكز البحوث والمعلومات. تمثل الشكل الأكاديمي العلمي لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني وقد ظهرت الحاجة إليها نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث مما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس والمبادئ والمفاهيم الأمنية والتعاون الوثيق بين الفكر الخالص والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الأمن الوطني (أي تحديد المشاكل الأمنية وتصنيفها ثم اختيار أفضل البدائل العملية لحل المشكلة بأسلوب واقعي قابل للتنفيذ ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية وتقييم النتائج) جامعة بين البحث العلمي النظري في إطار أكاديمي وخبرة التجربة الميدانية التطبيقية . تهدف هذا المؤسسات إلى ما يلي:

اولا. إجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الأمن القومي في كافة مستوياته ومجالاته ودوائره وقد تكون متخصصة في أحد أبعاده أو شاملة لكل الأبعاد (طبقاً لتبعيتها المباشرة

ثانيا. التوصل إلى تقييم متكامل لظاهرة الأمن الوطني والمشكلة القائمة (أو الممكن حدوثها مستقبلا) والمتعلقة بالأحداث الجارية (المستقبلية من خلال المتابعة اليومية والدقيقة لمجريات الأمور المؤثرة في الأمن الوطني.

ثالثا. صياغة إطار فكري موحد وملائم لسياسة أمنية متكاملة.

رابعا. تقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن الوطني.

تشكل مراكز البحوث والدراسات في الوقت الحاضر أهمية كبيرة ومتقدمة في وضع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة ببناء وتطوير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية او الثقافية لأي دولة كونها متخصصة في تلك الجوانب ولها القدرة على استنباط رؤى وأفكار تسهم بشكل او باخر في خلق بيئة جديدة قادرة على تجاوز الجوانب السلبية المترسخة سواء في بناء الدولة او المجتمع.

المهمة. قيام مراكز البحوث والدراسات ووفق الاختصاصات التي تعمل بها على وضع اليات ورؤى وأفكار قابلة للتطبيق العملي مستندة الى طبيعة المجتمع لغرض النهوض بحالة المواطنة التي عانت خلال السنوات الماضية من التراجع وتعزيزيها مع التركيز على إيجاد أواصر أكثر قدرة لرفع مستوى التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع واركانه.

أساليب التطبيق العملي للمهمة:

أ. تبني الأفكار وتطويرها ونشرها من خلال إقامة محافل متخصصة والقاء محاضرات او ندوات او ورش عمل لتعزيز التعايش السلمي.

ب. العمل مع الجهات الثقافية والاجتماعية لتطبيق ما ورد في المادة السابقة وذلك بالقيام بعمليات استقصائية لتحديد مواطن الخلل ومعالجتها في موضوعة التعايش السلمي.

ت. عقد ندوات حوارية بين مختلف الطوائف والأديان والقوميات والاعراق المكونة للمجتمع العراقي تحت شعار (عراق واحد موحد للجميع) هذه الندوات يراد بها تقريب وجهات النظر وتجاوز ادران الماضي.

ث. العمل من خلال الفضاء السيبراني (وسائل التواصل الاجتماعي) على إنزال إعلانات مدفوعة الثمن تركز على مفاهيم التعايش السلمي وترسيخ روح المواطنة.

منظمات المجتمع المدني

لم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني العراقي ولادة طبيعية وسهلة رغم تاريخ نشأة هذه المنظمات الذي يعود لبدايات القرن الماضي. لقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها. ولا يخفى على أحد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والانشطة التي اسهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات. لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الانسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الانسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات وغيرها الكثير من المواضيع. لكن ورغم هذه الأدوار المهمة واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات، والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها. [17]

محور وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة:

يستعمل مصطلح وسائل الاعلام للدلالة على طيف من المؤسسات المعنية بالإنتاج الواسع النطاق والشامل لأشكال رمزية وتشمل هذه الاشكال المطبوعات

(17) . وليم اوثوايت , قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث , هيئة البحرين للثقافة والاثار , المنامة , ط1, 2022 ص 822

والمرئيات والمسموعات وكل ما يمكن أنً يصل الى المتلقي بواسطة الوسائط المتاحة .[18]

(18) . نفس المصدر السابق ص 978

المهمة. تسخير كل وسائل ووسائط وإمكانيات الاعلام المرئي والمسموع والمقروء في خدمة الهدف الوطني المتمثل برفع مستوى التعايش السلمي وقبول الاخر وتقليص فجوة التباعد والشتات التي عانى منها الشعب العراقي بعموم طوائفه خلال الفترة المنصرمة من سقوط النظام البائد وحتى الآن.

تسخير كل وسائل ووسائط وإمكانيات الاعلام المرئي والمسموع والمقروء في خدمة الهدف الوطني المتمثل برفع مستوى التعايش السلمي وقبول الاخر

ثانياً. الجهات المنفذة لهذا المحور:

1. وزارة الثقافة باعتبارها تشكل جزءاً من المنظومة الإعلامية.
2. شبكة الاعلام العراقي.
3. القنوات الفضائية ذات التوجه الوطني او التوجه المعتدل.
4. الصحف سواء الصادرة ورقياً او الالكترونية والتي لا تخرج عن الأطر الوطنية العامة.
5. القائمون على الفعاليات الإعلامية خاصة بالمناسبات الوطنية.
6. المسارح وخاصة المسارح ذات القاعدة الشعبية والتي تتبنى خطاب مسرحي وطني جامع لأطياف الشعب.
7. الاعلام العامل في المجال الأمني (دوائر العلاقات العامة والأعلام والناطقين الرسميين) في وزارتي الدفاع والداخلية والامن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب والعمليات المشتركة وقيادات المناطق والعمليات والشرطة الاتحادية وأي جهة امنية لها جهاز اعلامي مرئي او مسموع او مكتوب تجاه المواطنين.

أساليب العمل:

تتسع والى حد كبير أساليب العمل الإعلامي في هذا المجال فهي سيل لا يتوقف بل أنً المستجدات في هذا المجال هي اكبر بكثير مما هو قائم الآن ولذلك فأنً هذه الوسائل او الوسائط هي في حالة تجدد وتغير مما يتطلب مراعاة ذلك عند وضع الخطط الإعلامية في مجال التعايش السلمي فالإعلانات في الصحف لم تعد تشكل الثقل الذي كانت تشكله قبل سنوات و الإعلان التلفزيوني يتوقف بالدرجة الأساس على مدى تقبل هذه القناة القائمة بالعرض لدى المتلقي و أي متلقي سوف يشاهدها و حتى الإعلان الممول على صفحات التواصل الاجتماعي بمختلف وسائطها قد لا تكون مجدية أنً لم يجري التخطيط لها مسبقاً من حيث وقت العرض و أسلوبه و الصيغ المطروحة .

مع ذلك فأنَّ من الممكن وضع خطوط عامة لتنفيذ مفردات هذا المحور ويمكن أنَّ يتضمن ما يلي:

1. نشر القيم والمفاهيم المتعلقة بالتعايش السلمي وبأساليب بسيطة غير مقحمة اقحاماً غير مستساغ من قبل المتلقي.
2. اعتماد البرامج الهادفة ذات التأثير المباشر وبلغة بسيطة بعيدة عن التمنطق وبفترات قصيرة لا تحتاج الى إضاعة وقت طويل من قبل المتلقي.
3. اللقاءات المتلفزة باتت تشكل أهمية بالغة التأثير على تفكير المواطن خاصة تلك الشخصيات ذات التأثير في الاحـداث لذلك فأنَّ اختيار الشخصية وتحديد اتجاهات الحوار امر في غاية الأهمية.

اعتماد البرامج الهادفة ذات التأثير المباشر وبلغة بسيطة بعيدة عن التمنطق وبفترات قصيرة

4. الإعلانات مدفوعة الثمن والتي تحدثنا عنها سابقاً لا بد أنَّ تبرمج بشكل يضمن حصول التأثير فهي بحاجة الى اخراج متقن – لغة بسيطة – وقت ملائم للعرض.
5. وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد وقفاً على فئة معينة بل هي ذات انتشار واسع النطاق وبالتالي فأنَّ مستويات مستخدميها متباينة تبايناً شديداً لذلك فأنَّ استخدامها في مجال الترويج للتعايش السلمي يجب أنَّ يراعى هذا التفاوت وأنَّ تكون الصيغ المطروحة فيها ذات تأثير على الغالبية العظمى من المتلقين وبمختلف مستوياتهم المعرفية والثقافية.
6. دوائر الاعلام والعلاقات العامة والمتحدثين الرسميين للجهات الأمنية وبمختلف مسمياتهم سلاح ذو حدين فهي اما أنَّ تكون أداة لتعزيز التعايش السلمي او أنَّها تكون ذات تأثير معكوس يؤدي الى نفور وعدم تصديق وتجربة مرحلة سقوط الموصل بيد داعش خير مثال على ذلك. لذلك فأنَّ ادارتها واختيار العاملين فيها والقائمين عليها يجب أنَّ يكون بمستوى أهميتها كذلك اساليبها في الطرح يجب أنَّ تكون متقنة ومدروسة و أنَّ لا تحمل أي إشارات من شأنها أنَّ تؤدي الى نفور ولو بنسبة ضئيلة من المواطنين كون اعلام المؤسسات الأمنية أكثر خطورة بكثير من سواها.
7. في ذات الوقت فأنَّ الاعلام الخاص بالمؤسسات الأمنية الموجه للمنتسبين هو الاخر يجب أنَّ بخضع لضوابط صارمة فتجربة السنوات السابقة اثبتت فشل الكثير من تلك الدوائر الإعلامية في تغيير اتجاهات تفكير منتسبيها باتجاه قبول الاخر وتعزيز التعايش السلمي بل أنَّ البعض منها اصطبغ بصبغة طائفية او عرقية او نقابية مما ولد نوع من التعالي والنفور من قبل منتسبي تلك المؤسسات الأمنية تجاه فئات الشعب والاطياف الأخرى.
8. لا تزال ثقافة استطلاع الرأي جديدة على المجتمع العراقي و غالبيتها تجري

في مجتمعات النخبة دون أنَّ تصل الى كل مستويات المجتمع العراقي و حتى الصياغات العامة لتلك الاستطلاعات غالباُ ما تتسم بالمحاباة خشية أنَّ تحسب على أنَّها ضد هذه الجهة او تلك و في بعض الأحيان تكون الصياغة مبرمجة وفق اهواء القائمين عليها رغم أنَّها تشكل أهمية كبرى في رسم السياسات العامة وعمل مراكز البحوث ومن هنا فأنَّ هذه الاستطلاعات و خاصة التي لها مساس بالتعايش السلمي يجب أنَّ توضع لها أسس محددة و بصيغ تؤدي الى الغايات التي حددت لها كما يجب أنَّ تشمل أوسع طيف من المجتمع و أنَّ لا تقتصر على فئة عمرية محددة او منطقة محددة او مستوى دراسي محدد .

الاعلام الخاص بالمؤسسات الأمنية الموجه للمنتسبين هو الاخر يجب أنَّ بخضع لضوابط صارمة

ا لخا تمة

ليس من السهولة بمكان أنَّ يصار الى وضع خطة عمل متكاملة في بيئة غير مستقرة حيث غالبا ما تكون خطط العمل بحاجة الى حالة من الاستقرار لكي تضمن على اقل تقدير توظيف الإمكانيات المتاحة لتنفيذ مفرداتها ، الا أنَّ هذا لا يعني أنَّ نقف مكتوفي الايدي دون أي حراك او محاولة لكي نتجاوز الحالة القائمة الى ما هو افضل مما هو قائم تحت ذريعة انعدام الاستقرار السياسي وغياب الاستقرار الأمني و تذبذب الوضع الاقتصادي والهجمة الشرسة لخلق حالة من التفكك الاجتماعي والاسري في المجتمع العراقي ، لذلك فأنَّ محاولة وضع خطة عمل شاملة يتم من خلالها ليس فقط تحديد الادوار والمسؤوليات للمؤسسات الأمنية في رفع الأداء بغية الوصل الى تحقيق مستوى مقبول من السلم المجتمعي و أنَّما الذهاب باتجاه اشراك كل مفاصل المجتمع المؤثرة في مثل هذه المهمة الوطنية يعتبر امراً في غاية الأهمية في هذه المرحلة .

أنَّ كل مفصل من مفاصل المجتمع ابتداء من المؤسسات الأمنية ومرورا بالإدارة الحكومية وقطاع الخدمات والقائمين على القانون والمتنفذين عشائريا وقبليا وقطاع الطلبة ورموز المجتمع والباحثين في مراكز الدراسات والعاملين في الاعلام بكل اتجاهاته ومشاربه يمكن أنَّ يساهموا في رسم خارطة طريق تؤمن للأجيال الحالية واجيال المستقبل قواعد سليمة تكون منطلقا لخلق سلم اجتمعي مبني على أسس صحيحة مستند الى قدرات خلاقة ومتجددة.

رغم أنَّ أي خطة عمل لابد أنَّ ترافقها عملية تقويم لمسارات التنفيذ الا أنَّ ما ورد فيها متشعب وعليه فلأيمكن أنَّ تكون قابلة للتطبيق من قبل جهة منفذة واحدة بل يتوجب أنَّ يصار الى تحديد جهات بذاتها من كل اختصاص يتعلق بالمحاور المطروحة لتبني

تقييم الخطة أولا ومن ثم تقويمها اثناء مراحل التنفيذ، وأنَّ المبتغى منها هو محاولة لطرح ما يمكن أنَّ نسميه خريطة طريق أولية لمعالجة أحد أكثر مكونات الامن الوطني خطورة وتأثير الا وهو الامن المجتمعي الذي ننشد من خلال تطبيقه الوصول الى السلم الاجتماعي.

قائمة المصادر

1. مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، ط1 ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 .
2. منصور الخضراوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015.
3. د فاخر حمود كاظم ، الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية ، ط1، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ، 2019 .
4. منظمة حمورابي لحقوق الانسان ، منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية بحث منشور على موقع المنظمة بتاريخ 22 نيس أنَّ 2022 .
5. عامر رشيد مبيض ، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية ، ط1 ، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع ، حمص ، ، 2000.
6. مجلس الامن الوطني ، استراتيجية الامن الوطني العراقي ، مركز النهرين للدراسات ، 2017.
7. إبراهيم اللبيدي ، الحماية الجنائية وامن الدولة ، ط3، دار الكتب الق أنَّ ونية ، القاهرة ، 2010 .
8 . الفريق الركن حسن البيضاني ، مركز الشرطة الشامل والامن المجتمعي بحث منشور في مركز حراب للدراسات الأمنية والاستراتيجية ، 2018 .
10 . عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، ط4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1988 . .
11 . د مصطفى فؤاد عبيد ، مهارات البحث العلمي ، ط2 ، مركز الدراسات المتعدد الاختصاصات ، إسطنبول ، تركيا ، 2022 .
12 . وليم اوثوايت ، قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث، ط1 ، هيئة البحرين للثقافة والاثار ، المنامة ، 2022.
13 . محمد مروان , تعريف المجتمع المدني , https://mawdoo3.com .
14. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية , https://moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=120